

Distr.: General
14 November 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مارشيك (النمسا)

المحتويات

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق



افتتحت الجلسة الساعة 10:05

لا يطاق. ويجب على جميع الأطراف التراجع عن الحرب الشاملة وحلقات الانتقام المفرغة، والامتنال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/78/198)

2 - وأضاف يقول إن تدابير حقوق الإنسان هي السبيل الوحيد لجعل التنمية شاملة وتشاركية، وبالتالي مستدامة، وصياغة قوانين عادلة، وكفالة مجتمعات منصفة، وتعزيز المساواة والمصالحة. وهي تمثل، باختصار، الطريقة الوحيدة لإقامة سلام دائم. ولكل دولة عضو مصلحة في تعزيز نواة قوية لحقوق الإنسان في صميم السياسات والحكومة، لا سيما في ضوء الاضطرابات التي يواجهها العالم.

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (A/78/40) و A/78/44 و A/78/48 و A/78/55 و A/78/56 و A/78/240 و A/78/263 و A/78/271 و A/78/281 و A/78/324 و A/78/354)

3 - وأردف يقول إن ربع البشرية يعيش في أماكن متأثرة بالزلازل، من قبيل أوكرانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وميانمار، والآن، مرة أخرى، إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. ففي عام 2022، ارتفع عدد المدنيين الذين قتلوا في العمليات الحربية في جميع أنحاء العالم بأكثر من 50 في المائة، مما يمثل أول زيادة منذ عام 2015، عندما بدأت مفوضية حقوق الإنسان في تجميع هذه البيانات.

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (A/78/125) و A/78/131 و A/78/136 و A/78/155 و A/78/160 و A/78/161 و A/78/166 و A/78/167 و A/78/168 و A/78/169 و A/78/171 و A/78/172 و A/78/173 و A/78/174 و A/78/175 و A/78/176 و A/78/179 و A/78/180 و A/78/181 و A/78/182 و A/78/185 و A/78/185 و A/78/192 و A/78/195 و A/78/196 و A/78/202 و A/78/203 و A/78/207 و A/78/213 و A/78/226 و A/78/227 و A/78/241 و A/78/242 و A/78/243 و A/78/245 و A/78/246 و A/78/253 و A/78/254 و A/78/255 و A/78/260 و A/78/262 و A/78/269 و A/78/270 و A/78/272 و A/78/282 و A/78/288 و A/78/289 و A/78/298 و A/78/306 و A/78/310 و A/78/311 و A/78/347 و A/78/364)

4 - وتابع يقول إن العنصرية والتمييز الجنساني آخذان في الازدياد، مع وجود محاولات متضادة لقطع الطريق أمام التقدم الهام المحرز في العقود الأخيرة. وتهدف الاستفزازات المتعمدة، من قبيل حوادث حرق المصحف الأخيرة، إلى دق الأسافين بين البلدان والجاليات. ويبعث تزايد معاداة السامية وكراهية الإسلام على القلق بوجه خاص في ضوء التطورات الأخيرة. ويشكل الفقر المدقع وأوجه عدم المساواة التي تزداد شدتها فشلا مأساويا للالتزام العالم بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وحقوق الإنسان. والقيود القاسية على الحيز المدني تقوض مؤسسات العدالة والحريات الإعلامية. وتتعرض حقوق الإنسان لتهديدات خطيرة بسبب التكنولوجيات الرقمية غير الخاضعة للرقابة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والأسلحة الذاتية التشغيل وتقنيات المراقبة. وتؤدي جميع هذه الاتجاهات إلى تفاقم الخطر المتسارع لأزمة الكوكب الثلاثية، التي تمثل التهديد الحاسم لحقوق الإنسان الذي يواجهه الجيل الحالي.

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (A/78/204) و A/78/212 و A/78/223 و A/78/244 و A/78/278 و A/78/297 و A/78/299 و A/78/326 و A/78/327 و A/78/338 و A/78/340 و A/78/511)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (A/78/36)

5 - ومضى يقول إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان توفر، في عالم تتزايد فيه العواصف، الاستقرار والوضوح للمضي على الطريق قدامًا. ومن الأهمية بمكان إنكاء الروح التي أدت إلى اعتماد الإعلان من أجل إعادة بناء الثقة والمضي قدامًا متحدتين أما وشعوبًا. وأعرب عن أمله في أن تتمكن الدول بشكل جماعي من النهوض بنهج موحد قائم على الحلول إزاء حقوق الإنسان

1 - السيد تورك (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): عرض تقريره (A/78/36)، فقال إنه يشعر بصدمة شديدة إزاء الهجمات المروعة التي شنتها الجماعات المسلحة الفلسطينية قبل بضعة أيام وما أعقب ذلك من نزاع شامل في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وذكر أن أثر ذلك على المدنيين من كلا الجانبين

أكثر فعالية نحو المناطق المحتاجة. وهذا ميدان حققت فيه المفوضية قيمة مضافة نظرا لدورها في بناء الجسور للربط بين المجتمع المدني وعمليات الأمم المتحدة والمسؤولين الوطنيين.

10 - وزاد على ذلك بالقول إن هناك حاجة ماسة إلى حواجز حماية حقوق الإنسان للمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، حتى لا تضطر الحكومات إلى تقييد استثماراتها في مجال حقوق الإنسان من أجل سداد الديون الخارجية. ويعد إعلان الحق في التنمية بنظام دولي يمكن أن يفي بحقوق الإنسان على نحو أفضل. وستعزز المفوضية عملها مع المؤسسات دعما لدعوة الأمين العام إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي واقتراحه بشأن خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، وتمشيا مع الإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة.

11 - وفي عام 2023، تلقت المفوضية ما يزيد قليلا عن 5 في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وهو مبلغ غير كاف إلى حد كبير بالنظر إلى مهمتها. وعلى الرغم من أن تمويلها من خارج الميزانية قد زاد بعض الشيء في السنوات الأخيرة، فإن ذلك أيضا لا يزال غير كاف. وعلاوة على ذلك، يبدو من المرجح أن المفوضية لن تتلقى سوى 60 في المائة من التمويل الخارج عن الميزانية الذي طلبته. وتحتاج المفوضية إلى مستوى من التمويل الأساسي يضمن قدرتها على تنفيذ جميع الأنشطة الصادر بها تكليف. وتحقيقا لهذه الغاية، أشار إلى أنه شرع في برنامج تغيير يهدف إلى تحسين قدرة المفوضية على خدمة شركائها.

12 - وأتبع ذلك بالقول إن تقدم الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل يقتضي أن تكون حقوق الإنسان في صميم جميع المناقشات وفي العمل الرامي إلى تعزيز ركيزة حقوق الإنسان في المنظمة. وستعقد المفوضية مناسبة رفيعة المستوى في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2023، للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن شأن نتائج هذه المناسبة أن ترسي الأساس لمستقبل حقوق الإنسان وتسهم إسهاما كبيرا في الميثاق من أجل المستقبل.

13 - السيد بوفيدا بريتيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم الدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن التدابير القسرية الانفرادية لها أثر سلبي على الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان التغطية الصحية الشاملة، ومكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فضلا عن سائر الأوبئة والأمراض المتوطنة، وكفالة الحصول في الوقت المناسب على اللقاحات والرعاية

يلبي احتياجات كل إنسان، في كل بلد، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

6 - وأشار إلى أنه قبل توليه ولايته الحالية، أمضى 30 عاما في العمل في أماكن لم تجد فيها الوقاية نفعًا، وحيث اندلعت النزاعات، وانتشر التمييز ليتحول إلى تطهير عرقي، وأجبر الحرمان الناس على الفرار بشكل جماعي. وارتأى أن من الأفضل بكثير معالجة هذه القضايا قبل أن تتفجر إلى كوارث. ومن المحتمل ألا يكون أي عمل تصحيحي في حالة الطوارئ كافيا، مما يثير مظالم جديدة للمستقبل. ويتعين على الدول أن تنهض بسياساتها وإصلاحاتها الهيكلية على خلفية من حقوق الإنسان المترابطة وغير القابلة للتجزئة، والتي يجب أن تعامل في نهاية المطاف على أساس عادل ومتساو. ومن الأهمية بمكان اتباع خطوات كتلك التي أوجزها في تقريره.

7 - وواصل كلامه قائلا إن البعض جادل بأن مناقشة حالة حقوق الإنسان في بلدهم تشكل تدخلا في سيادتهم. ومع ذلك، فحتى المعرفة العابرة بالزواج والآثار الأخرى لأزمات حقوق الإنسان تبين بوضوح أن الأمر ليس كذلك. فجميع الناس مترابطون، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة. وتترك انتهاكات حقوق الإنسان أثرا واضحا عبر الحدود وهي سبب مشروع للقلق الدولي.

8 - وزاد على ذلك بالقول إن عمل المفوضية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها أمر حاسم لإقامة وصون مجتمعات مسالمة وأمنة. ففي أفغانستان، يجعل تفكيك الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان والانتهاكات المتفشية، بما في ذلك التمييز غير المسبوق ضد المرأة، الدعم المستمر لوجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أمرا بالغ الأهمية. ومراقبو حقوق الإنسان من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هم المرصد المستقل الوحيد في البلد. وفي كولومبيا، عمل المكتب القطري للمفوضية كجسر رئيسي بين جميع الجهات الفاعلة وكداعية للعدالة الانتقالية وحقوق الضحايا والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والنساء والفتيات.

9 - وأعرب عن تصميمه على توطيد جهود المفوضية الرامية إلى تعزيز الاقتصادات القائمة على حقوق الإنسان. وارتأى توفير أفضل التوجيه والخبرة والمساعدة للدول الأعضاء في هذا الصدد. فمن خلال تمكين المشاركة المدنية المجدية في صنع القرار، ولا سيما بالنسبة للنساء وغيرهن ممن تعرضن للتهمة لفترة طويلة، يمكن لاقتصاد حقوق الإنسان أن يعالج الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة والمظالم، وأن يبني ثقة أكبر في الحكومة، ويكفل توجيه السياسات على نحو

التحقيق في تلك الادعاءات، وتسهيل وصول المنظمات الدولية إلى المنطقة الحدودية والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

17 - السيد إيزوندو بيلدين (المكسيك): قال إن بلده لا يزال منفتحا على التدقيق الدولي وملتزمًا باتباع التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان وخبرائها. وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة للدول لإعادة تأكيد التزامها المتعدد الأطراف بعالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة وتطويرها التدريجي. وتساءل عن التحديات الرئيسية فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للإعلان والصكوك الدولية المرتبطة به.

18 - السيدة بروريك (أيرلندا): قالت إن بلدها يدين إدانة قاطعة الهجوم الذي شنته حماس على إسرائيل. وقد أصيب بصدمة شديدة بسبب الأحداث الجارية في إسرائيل وغزة ويعرب عن تعازيه لجميع الضحايا وأسره. وترحب أيرلندا بعمل المفوضية في دعم الأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان وتحثها على اعتماد نظم لتحديد الأعمال الانتقامية ضدهم وتوثيقها والإبلاغ عنها ومتابعتها. وينبغي الحفاظ على نزاهة الأمم المتحدة، فضلا عن نزاهة هيئاتها المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وإجراءاتها الخاصة، وحمايتها، بسبل منها توفير الموارد الكافية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع الدول أن تنفذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، وتصدق على المعاهدات المعلقة، وتوجه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وتساءلت عن الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول لكفالة أن يعود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالفائدة على الجميع، سواء في هذا الوقت أو في المستقبل.

19 - السيد إسكوبار (الأرجنتين): قال إن النكسات الأخيرة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في مختلف المناطق، بما في ذلك زيادة في العنف والتمييز ضد الفئات الضعيفة، تمثل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. وبالنظر إلى هذه الحالة، أشار إلى أن وفد بلده يرحب بالحصول على توضيح بشأن التدابير التي يمكن للمفوضية اتباعها في الأجل القصير إلى المتوسط لمعالجة هذه المسائل.

20 - السيدة سانثيز غارسيا (كولومبيا): قالت إن حقوق الإنسان كانت ولا تزال تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام في بلدها، ولهذا السبب تم تجديد الاتفاق الذي ينظم عمل مكتب المفوضية في كولومبيا حتى عام 2032 على الأقل. وقالت إن وفد بلدها يرحب بتقدير المفوض لاستعداد كولومبيا قبول توصياته المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي ضوء المقترح المقدم من رئيسها بعقد مؤتمر عالمي ثالث لحقوق

والإمدادات الطبية. وبالرغم من المناقشات المطولة بشأن هذه التدابير في عام 2023، بالإضافة إلى تقارير الخبراء المستقلين والمقررين الخاصين، فإن الإعلانات السياسية الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الجمعية العامة مؤخرا بشأن المواضيع المتعلقة بالصحة تجاهلت هذه المسألة بشكل صارخ، مما أثر على أكثر من ثلث البشرية. وسيكون من المفيد الاستماع إلى تقييم المفوض للحالة وإلى أي معلومات أخرى جمعتها المفوضية عن الأثر السلبي لهذه التدابير على حقوق الإنسان.

14 - وأضاف يقول إن الدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، الفردية والجماعية على حد سواء، على أساس الحوار والتعاون وفقا لمبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم المواجهة، في إطار من المساواة والاحترام المتبادل. ورفضوا المعايير المزدوجة في هذا المجال وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء انتشار الآليات والإجراءات المتحيزة.

15 - السيد شرراير (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده يدين الهجوم المروع الذي شنه إرهابيو حماس على إسرائيل ويكرر تأكيد دعمه القوي لإسرائيل في ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن نفسها. وذكر أن هناك طريقين أمام المنطقة: طريق نحو تحسين التكامل والاستقرار، يسوي فيه الإسرائيليون والفلسطينيون خلافاتهم؛ أو طريق الإرهاب الذي تتبعه حماس، والذي لم يحسن حياة شخص واحد.

16 - وأعرب عن القلق الشديد الذي يساور الولايات المتحدة إزاء حالات حقوق الإنسان في إثيوبيا، وأفغانستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وميانمار. وقال إنها تدين الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها سلطات جمهورية الصين الشعبية ضد الإيغور وأفراد الأقليات الإثنية والدينية الأخرى؛ وقمع الهويات الدينية واللغوية والثقافية المتميزة لأهالي التبت والأقليات الأخرى؛ وحملة البطش على هونغ كونغ، وأدان أيضا الفظائع المروعة وغيرها من الانتهاكات التي ترتكبها القوات الروسية في أوكرانيا، بما في ذلك سوء معاملة المدنيين الأوكرانيين. وعلاوة على ذلك، أعرب عن القلق إزاء اشتداد حدة القمع الذي تمارسه روسيا ضد المعارضة الداخلية. وقد حثت الولايات المتحدة، التي يساورها بالغ القلق بشأن اليمن والتقارير التي تتحدث عن مقتل مهاجرين على الحدود، السلطات السعودية على

- 26 - ونكرت أن فرنسا ستواصل معارضة عقوبة الإعدام، والإفلات من العقاب، والتمييز، والنهوض بحقوق المرأة والمثليات والمثليين ومغايري الهوية الجنسية ومزدوجي الميل الجنسي والأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان. وأعربت، قبل إعلان المفوض في كانون الأول/ديسمبر 2023 عن رؤيته لمستقبل حقوق الإنسان، عن ترحيب فرنسا بموقفه المؤيد لثورة نسوية في الحيز الرقمي وحماية الحقوق في سياق تغيير المناخ. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد للمفوض السامي أن يبين نتائج رؤيته واستراتيجيته على بعثات المفوضية ووجودها في البلدان والمناطق في السنوات القادمة، وكذلك على أساليب عمل الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وعلى تمويلها.
- 27 - السيدة كارلي (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفتها مراقباً): قالت إن عمل المفوض السامي وولايته لا يقلان أهمية ووجاهة عما مضى في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا. فحقوق الإنسان، سواء كانت سياسية أو مدنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، عامل رئيسي لتسوية العديد من مشاكل العالم المترابطة، بما في ذلك تعميق عدم المساواة، والفقر المدقع، والحرب والنزاع، والمخاطر الناجمة عن التكنولوجيات الجديدة، وأزمة الكوكب الثلاثة. وينبغي أن تكون حقوق الإنسان في صميم أنشطة الأمم المتحدة، ولا غنى في هذا الصدد عن وجود مفوضية لحقوق الإنسان تتسم بالكفاءة وحسن الأداء ومزودة بالموارد الكافية. وينبغي للدول الأعضاء والأمانة العامة أن تستخدم الميزانية العادية والتمويل من خارج الميزانية لتزويد المفوضية، فضلاً عن سائر هيئات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بالموارد اللازمة.
- 28 - وأضافت تقول إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة استقلال المفوضية ونزاهتها ويرفض أي جهود ترمي إلى تسخيف عملها أو إضعافه. ويدين بشدة جميع أشكال التخويف والمضايقة والانتقام ضد من يتعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وينبغي لجميع الدول تهيئة بيئة آمنة ومواتية يمكن لمنظمات المجتمع المدني والأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان العمل فيها دون خوف أو تدخل. ونظراً لعالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها، أعربت عن اهتمام وفد بلدها بالاستماع إلى أمثلة محددة للحالات التي ساعدت فيها حماية أحد حقوق الإنسان على كفاءة أعمال الحقوق الأخرى.
- 29 - السيد محمد (ماليزيا): قال إنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يعامل جميع حقوق الإنسان بطريقة عادلة ومنصفة. ومما يؤسف له
- الإنسان، نكرت أنه سيكون من المفيد الاستماع إلى أفكار المفوض بشأن هذه المسألة.
- 21 - السيد أربيتير (كندا): قال إن دعم الفلسطينيين في تقرير المصير والتعاطف معهم يجب ألا يحجب أبداً حقيقة أن حماس جماعة إرهابية بغیضة ومعادية للسامية. وكندا تقف بحزم مع إسرائيل وحققها في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب بموجب القانون الدولي.
- 22 - وذكر أن وصف العالم الوارد في تقرير المفوضية دقيق ومثير للقلق، وتوافق كندا على النهج الموصى به لجعل حقوق الإنسان ركيزة أساسية من ركائز عمل المجتمع الدولي. وبالنظر إلى خبرة المفوض السامي في منظومة الأمم المتحدة وهيكل حقوق الإنسان، سيكون من المفيد أن نسمع عن أي شيء شكل مفاجأة له خلال فترة ولايته، فضلاً عن أي تقدم لم يحظ بالتقدير الكافي أو أية صعوبات غير متوقعة اعترضت طريقه.
- 23 - السيد خان (باكستان): قال إن وفد بلده يود أن يسترعي الانتباه إلى استمرار احتلال الهند غير المشروع لجامو وكشمير. ويؤدي عجز المجتمع الدولي عن مساءلة الهند عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى زيادة تقويض مصداقية الولاية الوقائية للمفوضية وقدرتها على النظر في انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة غير انتقائية وغير محايدة. وبالنظر إلى الأدلة الدامغة على الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان أثناء احتلال الهند غير المشروع لجامو وكشمير، على النحو الذي يبرزه باستمرار المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، فإن توضيح الموعد المقبل الذي ستصدر فيه المفوضية تقريراً عن هذه المسألة سيكون موضع تقدير كبير.
- 24 - وأضاف قائلاً إن من دواعي القلق ظهور كراهية الإسلام كشكل جديد من أشكال العنصرية لتقضي إلى التمييز الديني والتحرير على الكراهية والعداء والعنف. ويجب مكافحة هذه الآفة لمنع اضطهاد المسلمين في بعض البلدان الغربية والإبادة الجماعية الوشيكة في الهند. ولذلك تدعو باكستان إلى إدراج كراهية الإسلام في التقارير السنوية للمفوضية.
- 25 - السيدة ديم لاجبي (فرنسا): قالت إن المفوضية تؤدي دوراً أساسياً في تزويد المجتمع الدولي بالمعلومات، ومساءلة الدول وتنفيذ الإصلاحات. غير أن المفوضية لا تستطيع الاضطلاع بعملها بفعالية بدون الموارد اللازمة. وبناء على ذلك، ضاعفت فرنسا تبرعاتها الوطنية وستدعم المفوضية في المفاوضات المقبلة بشأن الميزانية.

انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بتأثيرها على الحق في الحياة. وأعرب عن رغبته في معرفة الكيفية التي يمكن بها للمفوضية أن تساعد في تعزيز الوعي بهذه المسألة. وقبل انعقاد مؤتمر القمة المعني المستقبل، سيكون من المفيد الاستماع إلى أفكار المفوض السامي بشأن كيفية المضي قدما في النقاش بشأن الذكاء الاصطناعي، ولا سيما بُعد المتعلق بحقوق الإنسان. وأخيرا، تساءل عما إذا كان المفوض السامي يرى أن تركز الدول على تنفيذ المعايير المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات ذات الصلة، أو ما إذا كانت هناك أي ثغرات معينة في مجال وضع المعايير.

34 - السيد سيلفستر (المملكة المتحدة): قال إن بلده يدين بشدة الهجمات الإرهابية التي تشنها حماس ضد المواطنين الإسرائيليين ويدعو إلى وضع حد للهجمات على إسرائيل. فالاستخدام العشوائي للعنف من جانب حماس وما نجم عنه من خسائر في صفوف المدنيين أمر مروع؛ واحتجاز أكثر من 100 مواطن إسرائيلي رهائن أمر شنيع. وتقف المملكة المتحدة بحزم دعماً لإسرائيل ولحقها في الدفاع عن النفس. فحماس لا تمثل التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ولا تقدم له سوى مزيداً من الإرهاب وسفك الدماء. وأسفرت الأفعال الخسيسة التي قامت بها حماس عن مقتل 687 فلسطينياً في غزة وزادت من معاناة المدنيين الفلسطينيين. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم وقف التصعيد.

35 - السيدة بيردومو (شيلي): قالت إن وفد بلدها ممتن للمفوض السامي لإبرازه الصلة بين إدماج حقوق الإنسان في الخطط والسياسات الإنمائية وتنفيذ خطة عام 2030. واستتركت بالقول إن وفد بلدها كان يود أن يعكس التقرير العمل القيم الذي تقوم به المفوضية لتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن، الذين لا يتلقون الدعم السياسي نفسه الذي تتلقاه الفئات الضعيفة الأخرى. وتتطلع شيلي إلى العمل عن كثب مع المفوضية في اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة في كانون الأول/ديسمبر 2023، عندما تناقش الثغرات المتعلقة بإعمال حقوق الإنسان لكبار السن. وأخيراً، رددت الدعوة التي وجهها المفوض السامي للبلدان بأن تنشئ التزامات طوعية في مجال حقوق الإنسان لتقديمها في المناسبة المقبلة وهي الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

36 - السيد بيلبينكو (بيلاروس): قال إن وفد بلده يتفق مع الاستنتاج الرئيسي الذي خلص إليه تقرير المفوض السامي ومفاده أن التحديات في مجال حقوق الإنسان تتطلب حلولاً عالمية وتعاوناً دولياً

أن التجربة أظهرت مرارا وتكرارا أن حقوقا مختارة، ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية، تُعطى الأولوية على الحقوق الأخرى. وقد أثرت التحديات المستمرة المتعلقة بالميزانية والموارد على قسم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابع للمفوضية أكثر من غيره. وتساءل عن الجهود التي يمكن أن تبذلها المفوضية لمعالجة نقص الموارد اللازمة للبرامج في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحقيقاً لأغراض منها بناء القدرات في الدول الأعضاء.

30 - وأضاف يقول إن الاستعراض الدوري الشامل يشكل قيمة كبيرة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وستخضع ماليزيا للعملية للمرة الرابعة في كانون الثاني/يناير 2024، وتتطلع إلى تلقي توصيات عملية وقابلة للتنفيذ وبناءة.

31 - السيدة أوموليزا (رواندا): تكلمت أيضا باسم أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، فقالت إن أنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في ياوندي قد ازدادت باطراد منذ إنشائه في عام 2001، ولا سيما بعد اعتماد قرار الجمعية العامة 171/76، الذي طلبت فيه الجمعية إلى المركز أن يكثف أنشطته في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع مراعاة ضرورة الاستجابة للطلبات الواردة من جميع البلدان في مجال اختصاصه. غير أن مما يدعو إلى القلق هو محدودية قدرة المركز على تنفيذ ولايته، التي تعزى أساسا إلى القيود المالية والطلب المتزايد على خدمات المركز من الدول الأعضاء. وعلى مدى السنوات الست الماضية، طلبت الجمعية العامة إلى المفوضية أن تستخدم مواردها الحالية لتزويد المركز بأموال وموظفين إضافيين، بما في ذلك موارد بشرية من منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

32 - ولذلك فقد تساءلت عن التدابير التي اتخذت لتنفيذ القرار 171/76 وعن مقدار ما أصابه المركز من زيادة في الموارد المالية. وأعربت أيضا عن رغبتها في التأكد من مستوى تمثيل بلدان المنطقة دون الإقليمية بين موظفي المركز وما إذا كان هناك مجال لتخصيص أموال إضافية للمركز من الموارد العادية الحالية للمفوضية.

33 - السيد فينفايسر (ليختنشتاين): قال إن من غير المبرر ومن المؤسف أن شن الحروب غير المشروعة قد استنتجت من خطاب حقوق الإنسان في العقود الأخيرة. وعلاوة على ذلك، لم يول المجتمع المدني هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه، بالرغم من أنها واحدة من أخطر

سُلوفينيا القيام بدورها في تعزيز السلام والشمولية وعدم التمييز والعمل الوقائي بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2024.

42 - السيدة لورتيكيبانيدزه (جورجيا): قالت إن بلدها مصدوم من جراء الهجوم الإرهابي المروع الأخير ويعرب عن تضامنه مع إسرائيل حكومة وشعبا.

43 - وأضافت تقول إن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا في انتهاك سافر للقانون الدولي لا تزال تقوض السلام والأمن العالميين. وعلاوة على ذلك، يواصل الاتحاد الروسي ضم الأراضي الجورجية إلى مجالاته السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية، بينما يززع في الوقت نفسه استقرار البيئة الأمنية ويزيد من تفاقم الظروف الإنسانية. وتمثل البيانات الأخيرة المتعلقة بنشر قاعدة بحرية في منطقة أبخازيا المحتلة وإدراج المنطقة في عملية الضم انتهاكا سافرا آخر للقانون الدولي، وانتهاكا صارخا لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، ودليلا آخر على السياسة العدوانية التي تنتهجها روسيا ضد جورجيا.

44 - وتابعت تقول إن السكان المقيمون في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي المحتلتين يعانون من انتهاكات صارخة للحقوق، بينما طردت مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين من ديارهم نتيجة لموجات متعددة من التطهير العرقي. وذكرت أن رأي المفوض السامي بشأن التدابير الممكنة التي يمكن اتخاذها للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على الناس في الأراضي المحتلة سيكون موضع تقدير كبير.

45 - السيد الخاقاني (العراق): قال إن بلده ملتزم بالتعاون البناء مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان عبر تقديم تقاريره الوطنية ومناقشتها في الوقت المناسب. وسيسعى جاهدا أيضا إلى تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين إطاره التشريعي وتعزيز الهيئات المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ويسعى العراق إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2026-2028 لأنه يرغب في القيام بدور فعال ومثمر في تعزيز حقوق الإنسان. ويود وفد بلده أن يعرف كيف يقيم المفوض السامي زيارته الأخيرة إلى العراق، في آب/أغسطس 2023.

46 - السيد فيروتا (رومانيا): قال إن الصورة الكبيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان قائمة للغاية، لا سيما بالنظر إلى الهجمات على المدنيين والبنى التحتية والمرافق المدنية في أوكرانيا والهجوم الإرهابي الأخير على إسرائيل. ويجب على الحكومات أن تعبئ جهودها لمعالجة

أقوى. غير أن عمل المفوضية لا يهدف دائما من الناحية العملية إلى تعزيز التعاون، وكثيرا ما يؤدي إلى تأجيل المواجهة وتقويض الثقة. وينبغي للمفوضية أن تتقيد تقيدا صارما بمبادئ الروح البناءة والشفافية وعدم الانقائنية والحياد وعدم المواجهة وعدم التسييس في عملها.

37 - وأضاف يقول إن بعض الاستنتاجات العامة، من قبيل الاستنتاج المتعلق بالحالة المؤسفة للمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، يمكن أن تخلق انطبعا خاطئا عن الأسباب الجذرية للحالة، عندما تكون هناك في كثير من الأحيان أسباب معقولة وموضوعية تماما. وبالنظر إلى عدم إمكانية تقديم الصورة الكاملة في تقرير قصير، فإن هذه الاستنتاجات يمكن أن تؤدي إلى سوء تفسير للحالة. ويجدر النظر في كيفية تجنب ذلك في التقارير المقبلة.

38 - وأردف قائلا إن وفد بلده يرحب بأي توضيح بشأن طلب "الدعم السياسي" الوارد في الفقرة 110 من التقرير. وهذه العبارة تبدو مشكوكا فيها إلى حد كبير عند استخدامها في سياق التمويل، لا سيما بالنظر إلى أن الميزانية العادية للمفوضية آخذة في الازدياد بينما يتناقص التمويل لمجالات أخرى من عمل الأمم المتحدة.

39 - وأشار إلى أنه لم يرد في التقرير أي ذكر للتدابير القسرية الانفرادية، التي تخلف أثرا سلبيا للغاية على حقوق الإنسان، على النحو الوارد في العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وقال إن وفد بلده يود الحصول على معلومات عن العمل الحالي والمزمع الذي تقوم به المفوضية لمعالجة هذه المسألة، ويشجع المفوضية على إدراج المعلومات ذات الصلة بهذه المسألة في تقريرها المقبل.

40 - السيد زيتكو (سلوفينيا): قال إن بلده يؤيد بقوة دعوة المفوض السامي إلى بذل كل جهد ممكن لدعم حقوق النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع جوانب الحياة. وتضطلع المفوضية بعمل هام من خلال إبراز الطريقة التي تعوق بها الأزمات البيئية وغيرها من الأزمات العالمية إعمال حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة لأضعف الفئات. وجهودها الرامية إلى مواصلة التأثير على المناقشات العالمية، تساهم في فهم الثغرات القائمة في مجال حماية حقوق الإنسان لكبار السن ودعم ولاية الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان.

41 - وأضاف يقول إن وجود مفوضية جيدة الأداء والتنظيم ومزود بالموارد الكافية هو منفعة عامة عالمية، تساهم في الكشف المبكر عن المخاطر ومنع نشوب نزاعات وأزمات إنسانية أوسع نطاقا. وستواصل

الأطراف. وستواصل نيوزيلندا الدعوة إلى المساواة بين الجنسين، والحقوق الديمقراطية، وحقوق الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية وحاملتي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى (مجتمع الميم الموسّع)، مسترشدة بمبادئ الإدماج والتقاطعية. وفي سياق عالمي مليء بالتحديات، من المهم جدا أن تعمل الدول في شراكة مع المجتمع المدني على دعم حقوق الإنسان والدفاع عنها وكفالة الإصغاء إلى جميع الأصوات.

54 - السيدة تونون (إيطاليا): قالت إن بلدها يود أن يكرر تأكيد معارضته لعقوبة الإعدام على أساس حقوق الإنسان واحترام كرامة الإنسان. فقد قدمت إيطاليا أول قرار بشأن وقف تطبيق عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي إلى الجمعية العامة في عام 2007. وازداد تأييد هذا الموقف على مر السنين، حيث صوتت 125 دولة لصالح القرار في الدورة السابقة. وتعمل إيطاليا على الصعيد عبر الإقليمي لإقامة حوار بناء بشأن هذه المسألة وتشارك في حملات لإنهاء الوعي تحت رعاية الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا. وفي هذا الصدد، تساءلت عن كيفية تعزيز الحوار بين الأقاليم ومشاركة المجتمع المدني بغية زيادة توطيد التوافق القائم في الآراء.

55 - السيدة بايريسويل (سويسرا): قالت إن بلدها ممتن لالتزام المفوضية بالنهوض بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وسألت المفوض السامي عن الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد. وعطفا على عمل سويسرا مع المفوضية في مشروع أداة مخاطر النزاعات، فإنها ترحب بالجهود المبذولة فيما يتعلق بنظم الوقاية والإنذار المبكر، وتساءلت عما يمكن فعله أكثر من ذلك لتعزيز الأدوات الوقائية في إطار خطة السلام الجديدة. وبغية حماية الحيز المدني وتوسيعه، ترحب سويسرا بالتزام المفوضية بمنع ومكافحة التخويف والانتقام ضد الأشخاص الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإنها تشاطر الرأي القائل بأن التمييز والقوالب النمطية في المجال الجنساني لا تزال متجذرة بعمق في المجتمع. وتساءلت عن الكيفية التي تعتم بها المفوضية للتغلب على هذه التحديات.

56 - السيدة لارسن (أستراليا): قالت إن بلدها يدين بشكل لا لبس فيه الهجمات البغيضة التي شنتها حماس على إسرائيل، بما في ذلك النيران الصاروخية العشوائية، والوحشية التي أدت إلى خسائر مروعة في الأرواح وأخذ رهائن. وتدعو أستراليا حماس إلى وقف جميع الهجمات والإفراج عن جميع الرهائن، وتدعو جميع الأطراف إلى حماية

هذه الصورة القائمة، لأنه لا يمكن فصل حقوق الإنسان عن التطورات والأهداف الأمنية وأن من المستحيل تعزيز التنمية بدون حقوق الإنسان.

47 - وأشارت إلى أن الفكرة القائلة بأن تعزيز حقوق الإنسان قد ينتهك سيادة الدولة فكرة عفا عليها الزمن وغير صحيحة. والواقع أن احترام حقوق الإنسان يؤدي إلى الرخاء والقدرة على التنبؤ، ويحسن البيئة الأمنية للجميع. وشجعت المفوض السامي على إبقاء المقر على علم بالتطورات في هيئات الأمم المتحدة في جنيف.

48 - السيدة عرب بافراني (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن تدهور حالة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأراضي الفلسطينية المحتلة يثير قلقا بالغا. وذكرت أن بلدها يدين المحنة المستمرة للنساء والفتيات والأقليات الدينية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية في تلك الأقاليم.

49 - وأعربت عن استياء وفد بلدها لأن المفوض السامي لم يذكر في تقريره الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية على حقوق الإنسان للسكان في البلدان المستهدفة، وبدلا من ذلك أدرج لغة غير قائمة على توافق الآراء وبنودا لا تستند إلى الاتفاقات الدولية.

50 - وأضافت تقول إن لجميع البلدان حقا سياديا في وضع الأنظمة القانونية الخاصة بها، بما في ذلك تحديد العقوبات القانونية المناسبة وفقاً للقانون الدولي والحق في محاكمة عادلة. وحيث إن العديد من البلدان لا يزال يطبق عقوبة الإعدام، فإن أفراد دول معينة في التقرير يتعارض مع التزام المفوضية بالتصرف بنزاهة وعدم انتقائية.

51 - وأردفت تقول إن وفد بلدها يرفض رفضا قاطعا الآليات القائمة على السياسة، من قبيل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في جمهورية إيران الإسلامية. وبالنظر إلى الحالات الأخيرة لحرق المصحف في أوروبا، ينبغي للمفوضية السامية أن تعطي الأولوية لمسألة التمييز ضد المسلمين وكرهية الإسلام في عملها.

52 - واختتمت بالقول إن سيكون من المفيد للمفوض السامي، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين للسنة الدولية للأسرة في عام 2024، أن يوضح موقف المفوضية إزاء قضايا وحماية الأسرة.

53 - السيد فيبولياي (نيوزيلندا): قال إن بلده يدين الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس على إسرائيل ويدعو إلى ضبط النفس وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني من جانب جميع

61 - السيد إردان (إسرائيل): قال إن وفد بلده يود، في أعقاب أخطر فظائع حقوق الإنسان منذ المحرقة اليهودية، أن يعرف كم من القتلى سيسقط من اليهود لتبرير رد متناسب على تنظيم إرهابي يرتكب الإبادة الجماعية، وتساءل عما إذا كان مقتل 1 000 يهودي أو 6 ملايين أو 10 ملايين منهم - وهم جميع سكان إسرائيل - سيكون كافياً حتى يدعم المفوض السامي حق بلده في الدفاع عن النفس.

62 - وأضاف قائلاً إن إسرائيل ديمقراطية تحترم القانون بينما توصف حماس من جانب العالم الحر بأنها تنظيم إرهابي يرتكب الإبادة الجماعية. ومن خلال إجراء مقارنات زائفة وغير أخلاقية، يتحمل المفوض السامي شطراً من المسؤولية على تمكين البرابرة المتوحشين. وقد أعرب المفوض السامي عن غضبه وصدمته، ولكن دوره ليس أن يكون متفجعاً يعبر عن مشاعره؛ فإسرائيل بحاجة إليه ليفعل شيئاً ما. وقال إن وفد بلده يتساءل كيف يتوقع المفوض السامي من إسرائيل أن تكفل ألا يرتكب الجهاديون الذين يرتكبون الإبادة الجماعية مثل هذه الفظائع مرة أخرى.

63 - وزاد بالقول إن مجلس حقوق الإنسان فقد بوصلته الأخلاقية برفضه التمييز بين الخير والشر. فالمقارنة غير الأخلاقية التي قدمها المفوض السامي تبعث برسالة واضحة إلى الإرهابيين مفادها أنهم إذا أخفوا الصواريخ والأسلحة تحت المدارس والمستشفيات، واستخدموا سكان غزة دروعاً بشرية، فإن المجلس سيمنحهم حصانة كاملة. وذكر أن العالم لا يمكنه قبول هذا المعيار الأخلاقي المشوه، الذي يضمن استمرار الفظائع، وأن إسرائيل سوف تدمر البنية التحتية الإرهابية لحماس.

64 - السيد دريشير (ألمانيا): قال إن بلده يدين الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس على إسرائيل ويدعو حماس إلى الموافقة على وقف فوري لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وتتضامن ألمانيا بشكل كامل مع إسرائيل في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

65 - وذكر أن حقوق الإنسان والسلام والأمن مترابطة ترابطاً لا ينفصم، لذلك ارتأى أن تكون هناك روابط أقوى بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، فضلاً عن إجراء حوار موضوعي ومنظم بشأن هذا الموضوع. ويقع تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في صميم التصدي الناجح للتحديات المتزايدة من قبيل النزاعات والحروب، وتغير المناخ، والجوع، والفقر، والعنصرية وغيرها من أشكال التمييز، والضغط المتزايد على الحقوق السياسية والمدنية.

أرواح المدنيين والتمسك بميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والنظام القائم على القواعد. وقالت إن المبدأ الذي يسترشد به بلدها هو النهوض بقضية السلام والتقدم نحو حل عادل ودائم يقوم على وجود دولتين يمكن فيه لإسرائيل ودولة فلسطينية مقبلة أن تتعايشا ضمن حدود معترف بها دولياً.

57 - وزادت على ذلك بالقول إن حقوق الإنسان تنطبق على جميع الناس، بغض النظر عن الهوية أو مكان الميلاد. ويجب على جميع الدول أن يكون لها مصلحة في تحقيق الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن توظف قدراتها لدعمهما.

58 - السيد هاكوبيان (أرمينيا): قال إن جميع السكان الأرمن في ناغورنو - كاراباخ تعرضوا للتشريد القسري نتيجة للهجوم الوحشي الذي شنته أذربيجان في 19 أيلول/سبتمبر 2023. وقد كانت هناك انتهاكات موثقة للحق في الحياة وحظر التعذيب، وهناك أدلة واضحة على تشويه الأعضاء التناسلية للأطفال وغيرهم. ونظراً لأن المفوض السامي شدد على أهمية التقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد تساءل عن الطريقة التي ستعالج بها المفوضية انتهاك أذربيجان لهذه المجموعات من القوانين فيما يتعلق بشعب ناغورنو - كاراباخ.

59 - السيد كيم نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن من المهم تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان والدخول في حوار بناء على أساس عادل ومتكافئ، مع مراعاة التنوع السياسي والتاريخي والاجتماعي والديني والثقافي لكل بلد. وأكبر عقبة أمام التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان هي إساءة استخدام حقوق الإنسان لأغراض سياسية. ولا ينبغي أبداً استخدام حقوق الإنسان كأداة سياسية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وفي الوقت الراهن، يجري استهداف البلدان النامية بصورة انتقائية، ولا سيما البلدان التي لها مواقف مستقلة في مجال السياسة العامة. فالانتقائية والمعايير المزدوجة يعوقان الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وينبغي عدم التسامح معهما بعد الآن. وينبغي للمفوض السامي والمفوضية أن يحافظا على المبادئ الأساسية المتمثلة في احترام السيادة الوطنية، والحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية، وعدم التسييس.

60 - وزاد بالقول إن وفد بلده يرفض رفضاً تاماً الادعاءات التي قدمتها الولايات المتحدة ويحث هذا البلد على التركيز على التصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان داخل حدوده، من قبيل العنصرية، والعنف المسلح، والتمييز ضد الجماعات العرقية.

66 - وأضاف قائلاً إنه يتعين تزويد مفوضية حقوق الإنسان بالتمويل والموارد الكافيين. وتقخر ألمانيا بأنها رابع أكبر مانح للمفوضية، حيث تترك حصة كبيرة من مساهمتها دون تخصيص بغية زيادة مرونة الميزانية. وتأمل ألمانيا، بوصفها أحد الميسرين المشاركين لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، أن ترى حضوراً قوياً لحقوق الإنسان في الوثيقة الختامية. وقال إن وفد بلده يطلب إلى المفوض السامي أن يفكر ملياً في الحالة الراهنة لحقوق الإنسان عموماً والمجالات التي ينبغي أن تتركز فيها الجهود في السنوات القادمة.

70 - السيد داي بينغ (الصين): قال إن من المهم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال التضامن والتعاون؛ وإيلاء الاحترام الكامل للمسار الذي يختاره كل بلد في تطوير حقوق الإنسان؛ ومعارضة تسييس قضايا حقوق الإنسان؛ وتجنب ازدواجية المعايير؛ ورفض استخدام حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعاقة تنميتها، بسبل منها استخدام التدابير القسرية الانفرادية. وينبغي لمفوضية حقوق الإنسان وغيرها من هيئات حقوق الإنسان أن تحترم سيادة الدول؛ وتوخي مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس؛ والانخراط في حوار بناء والتعاون مع الدول الأعضاء؛ وتنفيذ ولايات كل منها بطريقة موضوعية ومحيدة.

71 - وينبغي ألا تُستخدم اللجنة منتدى للمواجهة أو ممارسة الضغط، أو أن تستخدمها بعض الدول المتعالية لإملاء حقوق الإنسان على الآخرين. وقال إن الطريق الذي اختاره بلده لتطوير حقوق الإنسان مناسب تماماً لظروفه الوطنية وأدى إلى تقدم ملحوظ وموضع تقدير. ومرة أخرى، تثير الولايات المتحدة المواجهة من خلال مهاجمة الصين بالأكاذيب. وخلافاً للاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة، يعيش الناس من جميع المجموعات العرقية معاً في ونام في شينجيانغ؛ وتشهد التبت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً؛ ويتمتع شعب هونغ كونغ ببطانة واسعة من الحقوق والحريات. وينبغي للولايات المتحدة أن تعالج مشاكلها الخطيرة جداً في مجال حقوق الإنسان وأن تتوقف عن استخدام حقوق الإنسان للتدخل في البلدان النامية وقمعها وضمها.

72 - السيدة مونیکا (بنغلاديش): قالت إن الوجود المطول لأكثر من مليون لاجئ من الروهينغا يشكل عبئاً ثقيلاً على بلد يعاني من ندرة شديدة في الموارد ومعرض للتأثر بالمناخ مثل بلدها. وحتى الآن، لم تحرز أي آلية من آليات مجلس حقوق الإنسان أي تقدم في تهينة الظروف المواتية لإعادتهم إلى وطنهم. وتساءلت عما إذا كان ينبغي للأمم المتحدة أن تعيد تقييم استراتيجياتها وعن الطريقة التي يمكن بها لآليات المجلس أن تحدد على نحو أفضل التحديات التي تعترض أعمال حقوق الإنسان وأن تقترح حلولاً عملية. وأفادت بأن بنغلاديش تستنكر النزاع المسلح الدائر بين إسرائيل ودولة فلسطين وتكرر تأكيد دعمها لحل الدولتين.

66 - وأضاف قائلاً إنه يتعين تزويد مفوضية حقوق الإنسان بالتمويل والموارد الكافيين. وتقخر ألمانيا بأنها رابع أكبر مانح للمفوضية، حيث تترك حصة كبيرة من مساهمتها دون تخصيص بغية زيادة مرونة الميزانية. وتأمل ألمانيا، بوصفها أحد الميسرين المشاركين لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، أن ترى حضوراً قوياً لحقوق الإنسان في الوثيقة الختامية. وقال إن وفد بلده يطلب إلى المفوض السامي أن يفكر ملياً في الحالة الراهنة لحقوق الإنسان عموماً والمجالات التي ينبغي أن تتركز فيها الجهود في السنوات القادمة.

67 - السيد فيكتوروف (الاتحاد الروسي): قال إن استخدام حقوق الإنسان وسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على الحكومات المنبوذة، بل وحتى ضد الجهات المنافسة أصبح للأسف أمراً شائعاً. ويعتمد بعض الدول، بغية تحقيق أهدافه القصيرة الأجل، الدفع بحالات حقوق الإنسان إلى حافة الانهيار، وذلك في الغالب من خلال تطبيق تدابير قسرية انفرادية. وتحت ذريعة دعم حرية التعبير، تتغاضى تلك الدول عن الترويج للأيديولوجيات التي يحظرها القانون الدولي والتي تسببت في موت الملايين من الناس في الماضي وتؤدي الآن إلى العواقب ذاتها. وتستخدم كل الوسائل - بدءاً من شن حملات إعلامية عدوانية مغلوطة وتزويد الأشخاص المدافعين "الحقيقيين" عن حقوق الإنسان بالأسلحة، إلى التلاعب بالمؤسسات الكنسية وإساءة استخدام ثقة المتدينين - لتعزيز مصالحها الضيقة وقصيرة الأجل. وهذه الألاعيب تسفر دائماً عن مأس إنسانية.

68 - وفي هذا السياق ذكر أن المفوض السامي يضطلع بدور أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى باعتباره ممثلاً مستقلاً وغير متحيز لمنظمة عالمية من منظمات حقوق الإنسان. وينبغي للمفوض السامي أن يتفاعل مع الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان لا مع عواقبها، مع مراعاة جميع عوامل الحالة وخصوصياتها. فبموجب قرار الجمعية العامة 141/48، تتاط بالمفوض السامي أساساً ولاية لمساعدة جميع الأطراف المعنية، وفي المقام الأول الدول، على تحسين حالة حقوق الإنسان فيها وتعزيز قدراتها الوطنية في هذا الصدد.

69 - السيدة لاسور (مملكة هولندا): قالت إن بلدها صدم من الهجوم على إسرائيل ويود أن يعرب عن أسفه للضحايا من كلا الجانبين. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها بموجب القانون الدولي. وإذا ما انتُخبت مملكة هولندا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، فإنها ستقوم بدورها في الدفاع عن جميع حقوق الإنسان لكل فرد في كل مكان. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالخطط الرامية إلى زيادة الوجود

73 - السيدة مودرينكو (أوكرانيا): قالت إن الأوكرانيين، بوصفهم مستهدفين بالإرهاب الروسي، يشعرون بالرعب من الهجمات الإرهابية في إسرائيل ويتضامنون مع ضحاياها. وتقدم تقارير بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا توثيقاً قيماً ومستمرًا لما خلفه العدوان الروسي من أثر على حقوق الإنسان. ويؤكد نطاق وجسامة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الحاجة الملحة لمساءلة الاتحاد الروسي.

74 - السيدة موسى (المملكة العربية السعودية): قالت إن الانتهاكات المنهجية التي ترتكبها إسرائيل لحقوق الإنسان للفلسطينيين خلقت وضعا متفجرا في دولة فلسطين. وتدعو المملكة العربية السعودية كلا الجانبين إلى إنهاء التصعيد وضبط النفس. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشرع في عملية سلام ذات مصداقية تقضي إلى حل الدولتين.

75 - وذكرت أن المملكة العربية السعودية ترفض مرة أخرى مزاعم الولايات المتحدة، التي لا تستند إلى مصادر موثوقة. وقالت إن حرق المصحف الشريف أمر يستحق الشجب ويحرض على الكراهية والإقصاء والعنصرية. وتساءلت عن الطريقة التي يمكن بها للمفوض السامي أن يساعد في مكافحة هذه الظاهرة المتصاعدة.

76 - السيد بريتهوفر (النمسا): قال إن حكومة بلده تدين الهجمات المتعددة والعشوائية على إسرائيل بأشد العبارات الممكنة وتدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن. وتساءل عن الدور الذي يمكن أن تؤديه مفوضية حقوق الإنسان في معالجة هذه التطورات المأساوية.

77 - السيدة رزق (مصر): قالت إن بلدها يواصل إجراء مناقشات رفيعة المستوى مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية لإنهاء الهجمات المتصاعدة على غزة وقتل المدنيين الفلسطينيين. ففي نهاية المطاف، يتوقف السلام على العمل الدولي المشترك للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة تقوم على إنشاء دولة فلسطينية داخل حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ويلزم اتخاذ إجراءات دولية منسقة لإنهاء أعمال العنف الأخيرة وكفالة إيصال المساعدة الإنسانية. وتدعو مصر إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعودة إلى طاولة المفاوضات.

78 - وفيما يتعلق باقتصاد حقوق الإنسان، أعربت عن اهتمامها بمعرفة المزيد عن تقاطع حقوق الإنسان مع القضايا الاقتصادية وأثر الأزمات المتفاقمة على حق الإنسان في التنمية. وفيما يتعلق بإعمال هذا الحق، تؤكد مصر على واجب التعاون والتضامن الدولي واحترام

سيادة الدول. والطريقة الأكثر فعالية لتعزيز الحق في التنمية هي من خلال عمليات تنفيذ خطة عام 2030. وتساءلت عما يمكن أن يفعله المفوض السامي لسد الفجوة بشأن الحق في التنمية، وعن الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها المفوضية للتصدي لخطاب الكراهية والتحريض على العنف من قبيل حرق المصحف.

- 88 - وأضاف يقول إنه ينبغي للمفوضية أن تقدم مزيداً من الدعم للحق في التنمية وأن تركز مزيداً من الاهتمام على الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على حقوق الإنسان. ففي كوبا، يشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة العقبة الرئيسية أمام التنمية في كوبا وانتهاكاً جسيماً وصارخاً لحقوق الإنسان الواجبة للشعب الكوبي. وتساءل عما يمكن للمفوضية أن تفعله أكثر من ذلك لتعزيز الحق في التنمية ومعالجة أثر التدابير القسرية الانفرادية على حقوق الإنسان.
- 89 - السيد ياماناكا (اليابان): قال إن حكومة بلده تدين بشدة الهجمات على إسرائيل وما أفادت به التقارير باختطاف للمدنيين. وتساءل عن الكيفية التي سيحافظ بها المفوض السامي على فعالية المفوضية. وقال إنه سيكون ممثلاً أيضاً لو تلقى لمحة عامة عن استراتيجيات المكتب لكفالة الشفافية والمساءلة في إدارة الميزانية.
- 90 - وأضاف قائلاً إن اليابان تتدد علناً بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وتشجع الجهود الطوعية التي يبذلها كل بلد عن طريق الحوار والتعاون. وبوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2025، فإنها ستضاعف جهودها لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وأخلاقيات العمل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والكيانات ذات الصلة.
- 91 - السيد حساني (الجزائر): قال إن من المهم احترام مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية ومعالجة حالات حقوق الإنسان بروح من الحوار البناء والتعاون. والجزائر، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، تسعى جاهدة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية. وتساءل عن الخطوات التي يتخذها المفوض السامي للتعاون مع المنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي بشأن الحق في التنمية.
- 92 - السيدة وينويل (الكاميرون): قالت إن الأفارقة والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ممثلون تمثيلاً متدنياً جداً في المفوضية، ولا سيما في الرتبة ف-5 وما فوقها. وأعربت عن رغبتها في معرفة التدابير التي سيتخذها المفوض السامي لتصحيح هذا الوضع، وكيف يعتقد أن أشكال التحيز العنصري والتمييز العنصري تسهم في ذلك، وما الذي تفعله المفوضية للتصدي للتمييز العنصري ضد الموظفين. وتساءلت أيضاً عما يمكن أن تفعله المفوضية أكثر من ذلك لتعزيز
- الهدفين؛ بل إنها ألحقت المعاناة بأشخاص ملتزمة بحمايتهم بموجب القانون الدولي. ويجب على إسرائيل أن تضع حداً لإراقة الدماء فوراً، وأن تغير المسار الذي أدى إليها، وأن تلتزم بالقانون الدولي.
- 83 - وأضاف يقول إن دولة فلسطين دعت، على مر السنين، إلى مسار سلمي للمضي قدماً، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بغض النظر عما إذا كان القتلى فلسطينيين أو إسرائيليين. وخلال 75 عاماً من المظالم المتراكمة، كان بإمكانها أن تدعو إلى الانتقام والحرب؛ وبدلاً من ذلك، سعت إلى تحقيق العدالة والسلام.
- 84 - السيدة زاكارياس (البرتغال): قالت إن المفوض السامي، بزيارته لنيويورك ومخاطبته للجنة، يعزز أوجه التآزر والتكامل بين عمل المفوضية والجمعية العامة. وقالت إن وفد بلدها يود أن يعرف ما هي التزامات حقوق الإنسان الأساسية لكفالة إدراج منظور قوي لحقوق الإنسان في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.
- 85 - السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): قال إن من الصعب فهم عدد البلدان الغربية التي يمكن أن تصاب بالصدمة إزاء ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولكنها لم تتأثر بأعمال القتل وغيرها من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب في الأراضي المحتلة والجولان السوري المحتل على مدى عقود عديدة. واليوم الأخير للاحتلال هو اليوم الأول للسلام.
- 86 - السيدة العامري (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن هناك حاجة إلى تضافر الجهود الدولية لدعم التكيف مع المناخ وتيسير الحصول على التمويل المناخي في البلدان النامية. وبصفتها الرئيسة القادمة للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تلتزم الإمارات العربية المتحدة بتحقيق التوافق الدولي في الآراء بشأن النتائج العملية المنحى.
- 87 - السيد غالانوبيز (كوبا): قال إن العديد من الدول الأعضاء يواصل، في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، عدم اعترافه بالحق في تقرير المصير، أو الحق في التنمية، أو بالطابع العالمي وغير القابل للتجزئة والمتربط لجميع حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تواصل آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشجيع النهج العقابية والممارسات الانتقائية والمعايير المزدوجة. وهي تقوض ما تكتسبه من شرعية، بعدم التزامها بمبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية.

ضرب المغرب، المساعدة الإنسانية بالتعاون مع منظمات دينية أخرى، وإنها ستواصل القيام بذلك. ويطلب إلى المفوض السامي أن يقدم مزيداً من التفاصيل عن الأطر المحتملة لتعزيز وتنشيط الشراكات العالمية من أجل حشد الموارد وتبادل الخبرات في حالات الطوارئ الإنسانية، وكذلك عن الاستراتيجيات المتعلقة بتشجيع التعاون في هذا السياق.

98 - السيد تورك (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قال إنه أصيب بصدمة عميقة من الأعمال الخسيسة التي ارتكبت ضد المواطنين الإسرائيليين ودعا إلى الإفراج العاجل وغير المشروط عن الرهائن. ورغم أن للشعب الفلسطيني مظالم مشروعة، فليس هناك ما يبرر الإرهاب. وبالمثل، ورغم أن لإسرائيل شواغل أمنية مشروعة، فإن عملياتها العسكرية يجب أن تجري في امتثال صارم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهناك حاجة ماسة إلى إيجاد تسوية للنزاع المستمر منذ 56 عاماً. وتحفظ المفوضية بوجود في قطاع غزة والضفة الغربية، وهي تحت تصرف كل من إسرائيل والفلسطينيين فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

99 - وذكر أن هدفه تجسد، باعتباره المفوض السامي، في شعار الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "الكرامة والحرية والعدالة للجميع"، مع التركيز على عبارة "لجميع". ففي العام الأول من ولايته، أصيب بالصدمة بسبب التهديد المتزايد المتمثل في الاستقطاب، الذي يمكن أن يخلف عواقب وخيمة على حقوق الإنسان. وذكر أن التسييس أمر حتمي - بل إن القيادة السياسية ضرورية للمضي قدماً - ولكن يمكن تجنب الاستقطاب وبنبغي تجنبه. وخلال هذه السنة، رأى أيضاً الطاقات الكامنة المذهلة للمشاركة. ومن خلال العمل إلى جانب الأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، تساعد المكاتب الميدانية للمفوضية في منع الأزمات من خلال العمل قنوات للتظلم والكشف عن علامات الإنذار المبكر.

100 - وأضاف يقول إن للمفوضية أيضاً دوراً هاماً في رصد حالات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ومن المؤسف أنها لا تملك مزيداً من الموارد لتكريسها لقضايا التحقيق والمساءلة، لأن المساءلة والعدالة الانتقالية ضروريتان لتحقيق سلام دائم. وأعرب عن دهشته لمدى نقص التمويل لدى المفوضية. ولم تغط الميزانية العادية جزءاً كبيراً من التقارير العديدة التي طلبها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ولاية هامة جداً، وبنبغي تمويل عمل المفوضية تمويلًا متناسبًا. ومن الخطوات التي

الحق في التنمية وعن التدابير التي اتخذت لتوفير التمويل والموارد البشرية الإضافية التي تمس الحاجة إليها للمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها 171/76.

93 - السيد فائق (أفغانستان): قال إن محنة اللاجئين الأفغان غير المسجلين تتطلب اهتماماً عاجلاً، لأنهم لا يتمتعون في كثير من الأحيان بالوضع القانوني الذي يؤهلهم للحصول على الخدمات الأساسية أو التعليم أو الرعاية الصحية أو العمالة القانونية. وبنبغي للمفوضية أيضاً أن تحقق في الاعتقال التعسفي، والقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتعذيب التي تعرض لها أفراد سابقون في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، فضلاً عن العقاب الواسع النطاق والمنهجي لطوائف الأقليات. وأعرب عن تقديره لتعليقات المفوض السامي بشأن هذه المسائل، وكذلك بشأن حالة النساء والفتيات الأفغانيات، اللواتي يحرمن من حقوقهن في التعليم والعمالة.

94 - السيدة سونكار (الهند): قالت إن باكستان أساءت مرة أخرى استخدام منبر اللجنة لأصرف الانتباه عن سجلها الفظيع في مجال حقوق الإنسان. ففي باكستان، يستمر بلا هوادة التمييز المأسوس والاضطهاد والعنف ضد الأقليات، وتتعرض النساء المنتميات إلى طوائف الأقليات للاختطاف ويجبرن على اعتناق الإسلام والزواج من مسلمين. ويشكل إقليم جامو وكشمير ولاداخ الاتحاديين جزءاً لا يتجزأ من الهند. ولا يحق لباكستان التعليق على الشؤون الداخلية الهندية.

95 - السيد غرونوالد (سلوفاكيا): قال إن حقوق الإنسان تتعرض، بعد مرور 75 عاماً على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، للهجوم في جميع أنحاء العالم، نتيجة لأسباب منها الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا. وإذا كان بإمكان المفوض السامي أن يوجه رسالة واحدة فقط للمجتمع الدولي في الذكرى السنوية للإعلان، فإنه يتساءل عما سيكون عليه فحواها.

96 - السيدة ألكسندريو (اليونان): قالت إن بلدها يستكشف السبل الكفيلة بتعزيز مساهمته في المفوضية وهو مرشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2028-2030. وأعربت عن تقديرها لآراء المفوض السامي بشأن كيفية وقف الاستقطاب في المجلس وتساءلت عما سيحدث إذا ما استمر.

97 - السيد سكالابريني - ماكيلار (المراقب عن منظمة فرسان مالطة المستقلة): قال إن المنظمة قدمت، في أعقاب الزلزال الذي

الأفريقي بشأن الحق في التنمية واجتمع مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وذكر أنه يتعاون أيضا بشكل كبير مع منظومة حقوق الإنسان للدول الأمريكية والآليات الأوروبية لحقوق الإنسان وغيرها من الآليات في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يدعى الشركاء الإقليميون إلى المشاركة في المناسبات الرفيعة المستوى التي تنظمها المفوضية.

108 - وأفاد بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمفوضية يستعدان لنشر تقرير عن كيفية المضي قدما بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وهو يجد ما يشجعه في العدد المتزايد من القضايا المرفوعة أمام المحاكم التي تتعلق بالمناخ والحقوق البيئية.

109 - وواصل كلامه قائلا إن المفوضية تعمل مع المكتب التنفيذي للأمم المتحدة على إدماج جانب حقوق الإنسان في الخطة الجديدة للسلام. وأشار إلى أهمية البعد المتعلق بحقوق الإنسان في حالات النزاع وما بعد النزاع وقال إنه يمكن تقسيمه إلى الأجزاء المكونة له للنهوض بالسلام وعملية بناء السلام. وينبغي النظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان على أنها مؤشرات للإنذار المبكر وحافز على اتخاذ إجراءات مبكرة.

110 - وتابع قائلا إن موقفه واضح وقوي بشأن التدابير القسرية الانفرادية. وفي حالة الجزاءات القطاعية على وجه الخصوص، هناك حاجة إلى مزيد من التحليل لأثر هذه التدابير على التمتع بحقوق الإنسان وعلى القضايا الإنسانية.

111 - وأردف يقول إن عدد البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تلغي عقوبة الإعدام أخذ في الازدياد. وبغية تشجيع الدول على إعلان وقف للعقوبة أو إلغاؤها، من الضروري العودة إلى الأدلة، التي تثبت أن عقوبة الإعدام ليست رادعا فعالا. وينبغي إشراك الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في المناقشات، التي ينبغي أن تكون مناقشات عبر إقليمية.

112 - واستطرد قائلا إن من الضروري مكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف، وهما عاملان رئيسيان في اندلاع النزاعات. وقد شارك، خلال العام الماضي، في حوارين تفاعليين في مجلس حقوق الإنسان بشأن الكراهية والتعصب الدينيين، وهو يعمل عن كثب بشأن هذه المسألة مع المستشار الخاص للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية.

يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء لتعزيز حقوق الإنسان وتعميمها في التنمية المستدامة هي كفاءة التمويل المناسب لبرنامج مستشاري شؤون حقوق الإنسان التابع للمفوضية.

101 - وأردف يقول إن حالة حقوق الإنسان في ميانمار مروعة ومتدهورة. فقد قدمت منظومة الأمم المتحدة توصيات كثيرة على مر السنين بشأن معالجة قضايا حقوق الإنسان لجماعات الأقليات مثل الروهينغا واقترحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا خطة من خمس نقاط. ولم تلق تلك التوصيات أذانا صاغية. ولذلك فقد طلب من مجلس الأمن أن يحيل كامل نطاق الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

102 - وتابع قائلا إن المساءلة أداة هامة لمكافحة الاضطهاد الجنساني النظمي في أفغانستان. ومن الضروري إبقاء الضوء مسلطا على الحالة وكفالة استمرار الدعم لوجود حقوق الإنسان داخل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

103 - وأردف يقول إنه لم يتمكن، بدون إمكانية الوصول إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي، من تقديم تقرير عن جورجيا بأكملها. وينبغي لحكومة جورجيا أن تبذل قصارى جهدها لإقناع المسؤولين عن منع المفوضية من الوصول إليهما بتغيير موقفهم.

104 - وذكر أنه كان يجتمع مع وزير خارجية أذربيجان ونائب لوزير خارجية أرمينيا بشأن جلاء المنحدرين من أصل أرمني واقترح أن يكون مكتبه حاضرا وأن يشارك في الاجتماعات. وأعرب عن أمله في يتم قبول الاقتراح.

105 - وزاد على ذلك بالقول إن المفوضية تقوم برصد الحالة في كشمير. وينبغي أن تؤخذ التوصيات التي قدمها سلفه على محمل الجد. وقد طلب إلى كل من باكستان والهند السماح للمفوضية بالوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة كل منهما.

106 - ومضى يقول إنه شهد خلال زيارته للعراق في أغسطس/ آب 2023 آثاراً ملموسة جداً لتغير المناخ. فهناك، كما هو الحال في أي مكان آخر، تؤثر ندرة المياه ودرجات الحرارة المرتفعة بشكل لا يطاق على الفئات الأكثر ضعفاً. وقد أتيحت له إمكانية الوصول الكامل تماما، إلى أماكن منها مراكز الاحتجاز، وأجرى مناقشات مثمرة مع رئيس الوزراء بشأن عدد من المسائل. وفي ضوء تعاون الحكومة وحضورها القوي في الميدان، يمكن أن تكون الزيارات الرسمية فعالة جدا.

107 - وأتبع ذلك بالقول إن المشاركة مع المنظمات الإقليمية تكتسي أهمية. ففي الأشهر الأخيرة، شارك في حوار إقليمي نظمه الاتحاد

- 113 - وتابع قائلاً إن هناك عدة قرارات لمجلس حقوق الإنسان بشأن حماية الأسرة، ويجري التفاوض حالياً على قرار جديد. وقد أعد سلفه تقريراً عن حقوق الطفل وجمع شمل الأسرة (A/HRC/49/31) وأبرز دور الأسرة في الحد من الفقر. ويخطط المجلس لعقد اجتماع خبراء بشأن هذا الموضوع.
- 114 - ومضى يقول إن الحرب غير المشروعة - انتهاك قانون مسوغات الحرب - قضية من قضايا حقوق الإنسان لأنها تخلف عواقب على حقوق الإنسان وتمس بمسألتي المساواة والعدالة. وعند تقييم انتهاكات قانون مسوغات الحرب، تعتبر انتهاكات حقوق الإنسان ظروفاً مشددة.

رُفعت الجلسة الساعة 13:00.

115 - وواصل كلامه قائلاً إنه ينبغي أن يؤدي مؤتمر القمة المعني بالمستقبل إلى تعزيز ركيزة حقوق الإنسان والمؤسسات التي تقوم عليها. وقال إنه لن يدخر جهداً لجعل حقوق الإنسان عنصراً متداخلاً في المجموعات الخمس من المسائل التي ستتم مناقشتها، بسبل منها كفالة أن تكون المناسبة الرفيعة المستوى التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر 2023 احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان موجهة نحو الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة. وقال إنه يعمل أيضاً عن كثب مع مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا بشأن الاتفاق الرقمي العالمي. وهناك حاجة ماسة إلى الآلية الاستشارية لحقوق الإنسان التي اقترحها الأمين العام في الموجز السياساتي الذي قدمه بشأن هذا الاتفاق (A/77/CRP.1/Add.4).

116 - وفيما يتعلق بالحق في التنمية، أفاد بأن مجلس حقوق الإنسان يناقش حالياً مشروع قرار بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. وولايته تتمثل في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، بما فيها الحق في التنمية؛ ولا حق يعلو على حق آخر، وجميع حقوق الإنسان مترابطة. وقال إنه لا يؤيد التمييز التعسفي بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي النظر إلى حقوق الإنسان نظرة كلية من منظور الأطر المعيارية القائمة.

117 - وزاد على ذلك بالقول إنه يمكن للدول الأعضاء أن تدعم المفوضية خلال مناقشات اللجنة الخامسة بشأن الميزانية ومن خلال تعزيز عملية إدارة التغيير التي بدأها داخل المفوضية. والمفوضية موجودة لخدمة الدول الأعضاء والمجتمع المدني والأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان.